

ديوان ورثة الاقتصاد والتجارة

قرار السيد وزير الاقتصاد والتجارة رقم (77) لسنة 2022 ميلادية

بإضافة أحكام إلى قراره رقم (359) لسنة 2021 ميلادية، بتحديد قوائم السلع المحظورة والمقصورة تصديرها واستيرادها

وزير الاقتصاد والتجارة

بعد الاطلاع على:

الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 03 أغسطس لعام 2011 ميلادية وتعديلاته.

قانون النظام المالي للدولة، ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتها.

القانون رقم (9) لسنة 2000 ميلادية، بتنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة، ولائحته التنفيذية.

القانون رقم (9) لسنة 2010 ميلادية، بشأن تشجيع الاستثمار، ولائحته التنفيذية.

القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادية بشأن إصدار علاقات العمل، ولائحته التنفيذية.

القانون رقم (23) لسنة 2010 ميلادية بشأن النشاط التجاري.

قرار مجلس النواب رقم (1) لسنة 2021 ميلادية، بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية.

قرار مجلس الوزراء رقم (187) لسنة 2012 ميلادية، بإصدار اللائحة التنفيذية للسجل التجاري.

الثامن من قانون النشاط التجاري المنظم للاستيراد والتصدير.

قرار مجلس الوزراء رقم (235) لسنة 2021 ميلادية.

قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (359) لسنة 2021 ميلادية، بتحديد قوائم السلع المحظورة والمقصورة تصديرها واستيرادها

الاجتماعي / منتجي التمور بوزارة الاقتصاد والتجارة يتاريخ

2022/01/27م.

الى تضاف التمور بكافة أنواعها إلى قوائم السلع المحظورة استيرادها اعتباراً من تاريخ

03/03/2022 ميلادية، والمحددة في المادة (3) من القرار رقم (359) لسنة 2021 ميلادية، المشار إليه في صياغة هذا القرار.

المادة رقم (2)

يعمل به من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية التقيد باحکامه.

محمد علي الحويج

وزير الاقتصاد والتجارة

صادري مدين طرابلس.
بتاريخ ٢٣ ، ٢٠٢٢ ميلادية.
دسميل شريفة.